بلاغ صحفي

المجلس الأعلى للسلطة القضائية والهيئة المغربية لسوق الرساميل يوقعان اتفاقية تعاون

تلتزم المؤسستان بتعزيز تعاونهما المؤسساتي وتوحيد جهودهما من أجل دعم الشفافية بسوق الرساميل، وحماية النظام العام الاقتصادي والمالي، وضمان الأمن القانوني والتنظيمي للاستثمارات.

الرباط، 20 ماي 2026

وقع المجلس الأعلى للسلطة القضائية (CSPJ) والهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC)، يوم الأربعاء 20 ماي 2026 بمقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالرباط، اتفاقية إطار للشراكة والتعاون.

وقد وقع هذه الاتفاقية كل من السيد مَحمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والسيد طارق الصنهاجي، رئيس الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وتهدف إلى تعزيز التعاون المؤسساتي بين المؤسستين من خلال تبادل الخبرات، والتكوين القانوني المتخصص، ودعم البحث العلمي، وتنمية القدرات في مجالات سوق الرساميل، والمنازعات، والإجراءات القضائية.

وانطلاقا من وعي الطرفين بتكامل مهامهما في مجال حماية الاستثمارات وتعزيز النزاهة المالية، فقد تم وضع برنامج للتعاون متعدد الأبعاد يشمل ما يلي:

- تنظيم دورات تكوينية وورشات علمية حول مكافحة الجرائم المرتبطة بالبورصة، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وكذا حول آخر المستجدات المتعلقة بالجريمة المالية؛
- تنظيم ندوات وأيام دراسية حول الجرائم المرتبطة بالأدوات المالية، وإحداث فضاءات للتبادل والنقاش بشأن القضايا القانونية المرتبطة بتأثير التطورات التكنولوجية الحديثة؛
- التعاون من أجل تطوير كل المبادرات الرامية إلى تعزيز الشفافية ونزاهة الأسواق المالية؛
- تبادل الوثائق والتقارير والدراسات العلمية وفقا للمساطر المعمول بها؛
- التعاون في إنجاز البحوث العلمية المتخصصة في التشريع المالي وأسواق الرساميل.

بلاغ صحفي

وإلى جانب بعدها المؤسساتي، تكرس هذه الاتفاقية الجهود المبذولة من أجل تنشيط وتطوير سوق الرساميل.

وفي سياق أصبح يشكل فيه سوق الرساميل خيارا متزايد الأهمية لتمويل الاقتصاد، فإن هذا التكامل بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والهيئة المغربية لسوق الرساميل يكتسي أهمية بالغة لضمان حماية الادخار الموظف في الأدوات المالية.

حول الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تعد الهيئة المغربية لسوق الرساميل السلطة التنظيمية المكلفة بتقنين سوق الرساميل بالمغرب. وتتمثل مهامها في السهر على حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية، وضمان حسن سير وشفافية سوق الرساميل بالمملكة.

وتعتبر الهيئة عضوا في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (OICV) منذ سنة 1996، كما وقعت سنة 2007 على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للتبادل والتعاون (MMOU) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ليصبح المغرب بذلك البلد الرابع والأربعين الموقع على هذه الاتفاقية، والثالث على الصعيد الإفريقي.

www.ammc.ma

حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية

يعد المجلس الأعلى للسلطة القضائية مؤسسة دستورية تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان استقلال السلطة القضائية. برئاسة صاحب الجلالة، يتولى المجلس تدبير المسار المهني للقضاة، ويسهر على احترام الضمانات المخولة لهم.

كما يضطلع المجلس بإعداد تقارير حول وضعية العدالة ومنظومة القضاء، وإبداء الآراء بشأن كل القضايا المتعلقة بالعدالة، ووضع قواعد السلوك والأخلاقيات القضائية المطبقة على القضاة.

www.cspj.ma

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

جهة الاتصال:
الهيئة المغربية لسوق الرساميل
السيدة دانية بو هلال
dania.bouhlal@ammc.ma
07 07 29 19 31